

تطورات أسعار القمح في عدن والعوامل المؤثرة عليها

إعداد د. نهال عكور

أستاذ مساعد في قسم اقتصاد الاعمال

لم يكن القمح مجرد سلعة وتجارة وأرقام او مجرد طعام بل هو تاريخ مندو القدم؛ إذ تعد سلعة القمح ضرورية لمختلف الشعوب على مر الزمن، ولها مخاطر تتعرض لها وترتفع مخاطر تداولها بسبب سوء الظروف الممكن حدوثها في مختلف الدول، والحروب المشتعلة بين الدولتين روسيا وأوكرانيا، الأمر الذي أسهم في ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية التي يدخل القمح في صناعتها، وهذا من شأنه زيادة أعباء تكاليف الحصول على منتجاتها كالخبز والمعكرونة وغيرها من السلع الأساسية في النظام الغذائي لغالبية سكان العالم، مما يرفع الضغوط التي تواجهها مختلف البنوك المركزية في مكافحة التضخم، وهذا ما أثر على أسعار سلعة القمح في اليمن عامة وعدن خاصة؛ نتيجة لمجموعة من العوامل المؤثرة الذي توقف أمام سعر سلعة القمح، فمن خلال هذه الورقة نتعرف على بعض العوامل المؤثرة على سعر سلعة القمح خلال المدة (2018 – 2024).

اولاً: حركة أسعار سلعة القمح في عدن خلال المدة (2018-2024م):

فمن خلال بيانات الجدول رقم (1) الموضح لحركة أسعار القمح نلاحظ ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة 2018 - 2024 (2024) بمتوسط سنوي بلغ 8,535 ريال يمني في عام 2018 إلى متوسط سنوي بلغ 33,225 ريال يمني في عام 2024م، أي ما يعادل 3 اضعاف قيمة ما كان عليه في عام 2018م. إذ ارتفع من 7,500 ريال يمني في يناير 2018 إلى 28,500 ريال يمني في ديسمبر 2024، بنسبة زيادة 280%， وهذه نسبة أعلى من القدرة الشرائية للفرد الواحد في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية، إذ أن رواتب الموظفين لا تكاد تذكر في ظل تدهور أسعار الصرف، فهي لا تكفي لتغطية احتياجات الأفراد للشهر الواحد إذ بلغ أعلى راتب له بحوالي (135) ألف ريال يمني أي ما يوازي ال (83) \$. وأدنى حدود الراتب بلغ (41) ألف ريال يمني أي ما يوازي (25) \$. وهذه أجور زهيدة مقارنة بأسعار السلع المرتفعة التي أسهمت في تقلص حجم الاستهلاك العائلي وكذا العزوف عن العديد من السلع قد تكون ضرورية ولكنها ليست بقدرها الأفراد من شراءها، كالقمح والدقيق والملح والسكر والأرز.

بعد أن عزمت الحكومة على تغيير نظام السياسة النقدية من سياسة تعويم العملة إلى تثبيت العملة لوحظ انخفاض سعر سلعة القمح إلى أدنى حدود له 29 ألف ريال للكيس، عند سعر صرف بلغ 1630 ريال يمني مقابل الدولار. بنسبة انخفاض بلغ 38%.

الجدول رقم (1) يوضح حركة أسعار القمح للفترة (2018 - 2019) بالريال اليمني.								
البيانات	2025	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
يناير	39000	29000	31500	26300	14800	10700	9100	7500
فبراير	39000	32000	30500	28500	14800	10700	9100	7500
مارس	40000	35200	33700	29000	15300	11500	9100	7500
أبريل	42000	33000	37700	29000	15300	11500	9400	7500
مايو	43000	35000	29100	27500	15300	11500	9000	7500
يونيو	43000	33500	28000	31000	16000	12700	9000	7500
يوليو	47000	33500	30500	32500	16000	13200	9000	8500
أغسطس	37500	33500	29300	34000	16500	13200	9000	8500
سبتمبر	29000	33500	29300	32200	17000	1320	9000	9600
أكتوبر	30000	33500	28000	35000	17000	14500	9200	9600
نوفمبر	-	33500	28700	3000	17900	14500	9200	9600
ديسمبر	-	33500	28500	30500	18900	14500	9200	9600
سعر الصرف*	-	1658.89	1369.939	1136.2	1020.78	735.21	572.19	538.38

المصدر: غرفة العمليات المركزية عدن وزارة الصناعة والتجارة. * البنك المركزي اليمني عدن.

ثانياً: العوامل المؤثرة على سلعة القمح، نذكر أهمها:

➤ أسعار الصرف للعملات الأجنبية خلال الفترة (2018-2024م):

إن قيمة الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية تنخفض بوتيرة متضطردة خلال الفترة نفسها من 538.8 ريال يمني مقابل الدولار في 2018 م إلى 1369.939 ريال يمني مقابل الدولار في 2023م. وتدهورت قيمة الريال اليمني مقابل الدولار بمعدل نمو سنوي بلغ من (6.3%) في 2019، إلى معدل نمو سنوي بلغ (45.26%) في عام 2024م. واستمر التدهور في الريال اليمني إلى النصف الأول من العام 2025 م إلى أقصى حدود لها 2900 ريال يمني مقابل الدولار، مما أسهم بزيادة القمح إلى 47 ألف ريال يمني للكيس.

➤ أسعار السلع العالمية:

تعد أسعار السلع العالمية من أهم العوامل المؤثرة على سعر السلع الاستهلاكية، إذ يجلب معها التضخم المستورد، بالإضافة إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية لاتمام عمليات الشراء من الخارج، وعند تتبعنا لأسعار سلعة القمح عالمياً خلال المدة (2021 - 2024)، نلاحظ تأثير أسعار القمح بالأسعار العالمية من مختلف الدول المستوردة منها (استراليا، أوكرانيا، الهند، الأرجنتين، فرنسا، أمريكا، روسيا)، فقد تأرجحت أسعارها من أدنى سعر لها ب 114.3 دولار للطن الواحد، واعلاها 470 دولار للطن الواحد.

انظر جدول رقم (2).

تعد روسيا وأوكرانيا الدولتين الأكثر تصديرأً للقمح إلى اليمن، إذ احتلت نسبة 46% من بين الدول المصدرة لليمن لسلعة القمح في العام 2021م، و نتيجة للصراع بين روسيا وأوكرانيا أدى ذلك إلى فتح أبواب جديدة لعملية استيراد القمح من مختلف الدول المنتجة لها، يعتبر القمح من أهم السلع المستوردة غير

النفطية التي تستنزف العملة الصعبة وتمثل ما يقارب ثلث الواردات الغذائية الزراعية، فخلال السنوات الأخيرة ارتفعت فاتورة استيراد القمح من 700 مليون دولار في عام 2019 إلى 858 مليون و 1 مليار دولار / السنة خلال عامي 2020 و 2021 على التوالي. (وزارة الصناعة والتجارة عدن، 2022، مارس)

جدول رقم (2) يوضح للأسعار العالمية لأسعار سلعة القمح (بالدولار)						
السلعة	بلد المنشأ	الوحدة	2021	2022	2023	2024
القمح	استرالي	طن	197.75	155.0833	114.3	114.3
	اوكراني	طن	181	123.6667	88.8	88.8
	روسي	طن	183	125.6667	95.1	95.1
	امريكي	طن	-	143.6667	107.5	107.5
	فرنسي	طن	-	-	106	106
	هندي	طن	-	179.4444	110.8	110.8
	ارجنتيني	طن	299.25	160.5	113	113

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة – عدن، (-) عدم توفر بيانات

► عوامل أخرى:

1. أجور النقل والشحن الخارجي، رسوم النقل الداخلي (الخفيف والمتوسط والثقيل):

تعد عملية استيراد السلع والبضائع ونقلها من الخارج (البلد المنشأ) إلى الداخل (البلد المستضيف) أمر مؤرق للتجار عامة لتعاملهم بأسعار الصرف المرتفعة والمستهلكين خاصه كونهم يتحملون إنعكاس للارتفاع في أسعار الصرف، إلإنة ومن بعد مشاكل البحر الأحمر تزداد المعاناة، وكذا كلفة المشتقات النفطية المرتفعة.

2. مصلحة الجمارك: تعمل مصلحة الجمارك جاهده لتقديم جملة من التسهيلات لإتمام وصول السلع والبضائع المستوردة من الخارج ودخولها البلد، من أهم هذه الإجراءات: (الافراج الجزئي للبضاعة، وتقديم تسهيلات المعاينة، واستكمال الإجراءات قبل وصول البضاعة، وعمل حافظة، والإعفاءات من الرسوم لبعض السلع)

جدول رقم (3) الموضح لنسبة المبيعات والسعر الجمركي لسلعة القمح

القمح	%10	معفي	معفي	ارباح	القيمة المضافة	نسبة المبيعات	الرسوم	نوع السلعة
500	250	1500	500	250	500	500	500	500

المصدر: مصلحة الجمارك – عدن، 2023

جدول رقم (4) سعر الطن (السعر الاسترادي) والجماركي وفق مصلحة الجمارك لسلعة الدقيق:

الصنف	أدنى سعر للاسترداد	أدنى سعر للاسترشاد	تحويل للكيلو	تحويل لعدد الوحدات	تضرب بسعر صرف
الدقيق للطن	\$450	\$450	0.45	22.5 = 50×0.45	1500

المصدر: مصلحة الجمارك – عدن

3. رسوم المعاصفات: (الإدارة العامة الهيئة اليمنية للمعاصفات والمقاييس وضبط الجودة – عدن) يلتزم التاجر بدفع مجموعه من الرسوم للإدارة العامة للمعاصفات والمقاييس وتختلف حسب طبيعتها ونوعها على النحو الآتي: (رسوم الإفراج، الغرامات للمخالفات، أجور الفحص)

4. الجبايات الغير قانونيه، أجرة العامل للنقل، النقل، وتسهيل خدمات للبضاعة والسلعة

5. وكذلك عملية تحويل العملة الجديدة بالعملة القديمة لنقلها من المناطق المحررة لمناطق سيطرة الحوثي، تشكل عبئ على التاجر وذلك نتيجة لانقسام النظام المالي والمصرفي.

النتائج: توصلت ورقة العمل إلى جملة من النتائج ذكر أهمها:

1. ارتفاع أسعار سلعة القمح خلال المدة (2018 - 2024) من متوسط سنوي بلغ 8,535 ريال يمني في عام 2018 إلى متوسط سنوي بلغ 33,225 ريال يمني في عام 2024م، أي ما يعادل ثلاثة اضعاف القيمة الذي كانت عليه في عام 2018م، فمع مرور سنه واحدة يرتفع السعر بمقدار 4775.5 ريال يمني.

2. انخفاض قيمة سلعة القمح بعد عملية الإصلاحات النقدية بتغيير سياسة سعر الصرف من التعويم إلى التثبيت إذ انخفض بنسبة 38%， عن قيمتها السابقة، عند سعر صرف بلغ 1630 ريال يمني مقابل الدولار.

3. انخفاض قيمة الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية خلال المدة نفسها من 538.8 ريال يمني مقابل الدولار في 2018 م إلى 1369.939 ريال يمني مقابل الدولار في 2023م. وتحسن ملحوظ بعد تطبيق الإصلاحات النقدية إذ بلغ في أدنى حدود لها 1630 ريال يمني مقابل الدولار.

4. تأثر أسعار القمح بالأسعار العالمية من مختلف الدول المستوردة منها (استراليا، أوكرانيا، الهند، الأرجنتين، فرنسا، أمريكا، روسيا)، فقد تأرجحت أسعارها من أدنى سعر لها ب 114.3 دولار للطن الواحد، واعلاها 470 دولار للطن الواحد.

5. ارتفاع اجرة النقل البحري بسبب مشاكل البحر الأحمر وزيادة نسبة التامين البحري 100%， وارتفاع اجره النقل الداخلية للنقل الثقيل والمتوسط والخفيف مع زيادة أسعار المشتقات النفطية.

النحو: من خلال الدراسة الذي تمت توصلنا إلى جملة من التوصيات؛ أهمها:

1. تهيئة البيئة الملائمة الداخلية والخارجية للاستثمار في سلعة القمح والقدرة على تحديد سعر مناسب لجميع الأطراف المستفيدة من سلعة القمح.

2. على الجهات المختصة تكثيف الجهود المبذولة للحد من الارتفاع الحاد في أسعار سلعة القمح في المستقبل من خلال تعزيز دور الرقابة على تجار سلعة القمح، وتخفيض من قيمة المشتقات النفطية وضبط أسعار صرف العملات الأجنبية، والاستمرار بعملية الإصلاحات.

3. الاهتمام من زراعة القمح محلياً والتوجه الرئيسي لزراعة القمح للتخفيف من قيمة الاستيراد وزيادة الإنتاجية والاستفادة من مخرجات البحوث الزراعية.

4. السعي بعد توحيد السياسات النقدية المتبعة في اليمن لتسهيل عملية نقل السلع والبضائع للتخفيف أعباء تحويل العملية.